

تحليل أثر العوائد النفطية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2003-2018) باستخدام نموذج (VAR)

ا.م.د حاتم كريم بلحاوي

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة واسط /العراق

hbalhawi@uowasit.edu.iq

الملخص

يلعب النفط الخام دوراً هاماً في نظام الطاقة العالمي فهو عنصراً أساسياً لتوليد الطاقة من خلال دخوله في جميع مجالات الحياة الاستهلاكية والإنتاجية والخدمية , وتأتي أهمية النفط الخام من ندرته النسبية بوصفه سلعة استراتيجية ذات قيمة اقتصادية عالية . اذ تشكل الموارد المالية للنفط الخام في العراق أهمية كبيرة اذ تعتمد الموازنة العامة بشكل مباشر على العوائد النفطية كمصدر رئيسي لتمويل البرامج التنموية .

تكمن جدلة البحث في معرفة هل ان الايرادات النفطية ساهمت في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتمويل الموازنة العامة اي تحسين معدلات النمو الاقتصادي . ويهدف البحث بالدرجة الاولى الى تحقيق صحة الفرضية من خلال تسليط الضوء على واقع القطاع النفطي في العراق والإمكانات المادية والمعنوية والامتيازات النفطية و توضيح اثر العوائد النفطية ودورها في تحسين معدلات النمو الاقتصادي . ثم اعتمد على المنهج الاستقرائي من اجل التوصل لأهداف البحث من خلال التعرف على مفهوم العوائد النفطية واثرها في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرغوبة باستخدام الباحث الاسلوب الكمي القياسي في قياس اثر العوائد النفطية على معدلات النمو الاقتصادي في العراق بالاستعانة ببرنامج (Eview9.) . وتم التوصل الى اهم الاستنتاجات واتوصيات منها :-

1- تعد العوائد النفطية هي المصدر الرئيسي لتوليد الدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي, اذ يعتمد العراق بشكل مباشر على العوائد النفطية وبهذا تم اثبات صحة الفرضية من خلال الجانب التحليلي والجانب القياسي اذ ان العوائد النفطية تلعب دور رئيسياً في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي تحسين معدل النمو الاقتصادي .

2- السعي للعمل على استغلال العوائد النفطية بشكل يساعد على تحسين معدلات النمو الاقتصادي على المدى القريب ومن ثم ايجاد الحلول المناسبة للتنوع الاقتصادي على المدى البعيد .

الكلمات المفتاحية : الناتج المحلي الاجمالي , معدل النمو الاقتصادي , العوائد النفطية

Abstract

Crude oil plays an important role in the global energy system and an essential element in power generation through its entry into all areas of consumer, production and service life. The importance of crude oil comes from its relative scarcity as a strategic commodity with high economic value. As the financial resources of crude oil in Iraq are of great importance, as the general budget depends directly on oil revenues as the main source for financing development programs.

The research starts from the hypothesis that there is a positive relationship between oil revenues and the high rates of economic growth in Iraq. The research aims primarily to achieve the validity of the hypothesis by shedding light on the reality of the oil sector in Iraq, the material and moral potential and the oil concessions, and clarifying the impact of oil revenues and their role in improving economic growth rates. An inductive approach was adopted in order to reach the objectives of the research by identifying the concept of oil revenues and their effect on achieving desirable economic growth rates using the researcher using the quantitative standard method in measuring the effect of oil revenues on economic growth rates in Iraq using the Eviews.9 program. The most important conclusions and recommendations were reached, including:-

1- Oil revenues are the main source for generating national income and gross domestic product, as Iraq depends directly on oil revenues and thus the hypothesis has been proven correct through the analytical side and the standard aspect as oil revenues play a major role in increasing the gross domestic product and thus improving the growth rate Economic

2- Striving to work on exploiting oil revenues in a way that helps improve economic growth rates in the short term, and then find appropriate solutions for economic diversification in the long run.

Keywords:

gross domestic product, rate of economic growth, oil revenues, The general budget

المقدمة:

يلعب النفط الخام دوراً مهماً في ميزان الطاقة العالمي لكونه عنصراً أساسياً في توليد الطاقة ودخوله في جميع مجالات الحياة الاستهلاكية والإنتاجية والخدمية , وتأتي أهمية النفط الخام من ندرته النسبية بوصفه سلعة استراتيجية ذات قيمة اقتصادية عالية إذ تشكل الموارد المالية للنفط الخام أهمية كبيرة في جميع الدول المنتجة للنفط الخام إذ تعتمد على عائدات النفط كمصدر رئيسي لتمويل برامجها وتصنف اقتصاداتها ضمن الاقتصاديات النفطية التي تتميز بدرجة عالية من الطاقة التمويلية وارتفاع متوسط دخل الفرد فيها, فانه من الطبيعي أن يعتمد أداء الاقتصاد الكلي على ما يتعرض له قطاع النفط من تغيرات. وقد أدركت هذه الدول الخطورة التي تكمن في الاعتماد على سلعة استراتيجية واحدة مثل النفط, لذلك فقد اتجهت إلى محاولة تنويع مصادر الدخل وبالتالي تنويع الصادرات من أجل التخفيف من تأثير العوامل الخارجية وتقلبات السوق العالمية عليها. (الجلبي عصام, 2005: 23) اما بالنسبة للعراق فإن النفط الخام يعد من الموارد الاقتصادية التي لها أهمية كبيرة كونه سلعة ذات تأثير مباشر في الاقتصاد العراقي كونه يمثل مصدراً مهماً من مصادر العائدات المالية والنقدية لتمويل الميزانية العامة للبلد وتمارس فوائضه دوراً مهماً في تطوير المستوى التنموي وتحسين الأداء الاقتصادي لجميع قطاعاته الإنتاجية والخدمية . (الحلفي عبد الجبار عبود وعبد عبد الرضا نبيل جعفر, 2013: 65) إلا أن سوء الإدارة وعدم الالتزام في استخدام الأساليب الإنتاجية الحديثة في هذه الصناعة الحق أضراراً خطيرة في المنشأة النفطية وبالاحتياطي العام في السنوات الماضية, وقد أكدت أغلب الدراسات على إمكانية الصناعة النفطية العراقية في التأثير مستقبلاً في السوق الدولية نظراً لامتلاكه مخزون مؤكد يقدر (150) مليار برميل. وعليه فإن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية سترتبط بتطور الصناعة النفطية. (الراوي احمد عمر , 2011: 34)

مشكلة البحث:

يعتمد الاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية بشكل كبير في مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي تمويل الموازنة العامة وان هذه الإيرادات لم تؤدي دورها المطلوب في تحسين معدلات النمو الاقتصادي .

فرضية البحث:

انطلاقاً من اشكالية البحث نطرح الفرضية التالية هل هناك علاقة بين الإيرادات النفطية والناتج المحلي الاجمالي وبالتالي معدل النمو الاقتصادي في العراق .

اهداف البحث:

يهدف البحث بالدرجة الاساس الى التحقق من صحة الفرضية بالإضافة الى مجموعة من الاهداف الفرعية منها:-

- 1- تسليط الضوء على الاهمية النسبية للقطاع النفطي في العراق .
- 2- طبيعة العلاقة بين الإيرادات النفطية والناتج المحلي الاجمالي .
- 3- قياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والناتج المحلي الاجمالي في العراق .

اهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كون موضوع الدراسة يهتم بقطاع حيوي ومهم في تكوين بيئة الاقتصاد العراقي والذي من المؤمل ان يساهم في تنمية وتطوير الاقتصاد العراقي الا وهو القطاع النفطي والذي يعتمد عليه الاقتصاد العراقي في تمويل الموازنة العامة بشكل مباشر .

منهجية البحث:

اعتمدت الباحث لى المنهج التحليلي الذي يقوم على الطريقة لاستقرائية في تحليل البيانات والسلاسل الزمنية والمعطيات الجزئية ومن ثم تحليل المؤشرات الكلية بالإضافة الى استخدام الاسلوب الكمي في قياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والناتج المحلي الاجمالي .

حدود البحث:

تمتد حدود البحث الى :-

- 1- زمنياً : تمتد حدود البحث من الناحية الزمنية للمدة (2003-2018)
- 2- مكانياً : تمتد حدود البحث من الناحية المكانية لقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث رئيسية الاول (اهمية القطاع النفطي في العراق) تطرق الى الاهمية النسبية لقطاع النفطي في العراق من ناحية الانتاج والاحتياطي والتصدير النفطي . الثاني (علاقة العوائد النفطية بالناتج المحلي الاجمالي) تطرق الى

طبيعة العلاقة بين الإيرادات النفطية الناتج المحلي الإجمالي ومدى مساهمة الإيرادات النفطية في تكوين ذلك الناتج . الثالث (قياس اثر العلاقة بين الإيرادات النفطية والناتج المحلي الإجمالي) تطرق الى ايجاد علاقة دالية بين الإيرادات النفطية والناتج المحلي الإجمالي باستخدام نموذج (VAR) .

أولاً :- أهمية القطاع النفطي في العراق

1- الأهمية النسبية للقطاع النفطي العراقي .

ان للقطاع النفطي في العراق دوراً مهماً في صياغة الهيكل الاقتصادي منذ اكتشاف النفط الخام فهو يعتبر الممول الرئيسي للموازنة العامة إذ تعتمد الموازنة العامة على الإيرادات النفطية بدرجة كبيرة جداً إذ ارتفعت الإيرادات النفطية في فترة السبعينات بسبب موجات التأميم النفطية من الشركات الأجنبية والازمات النفطية التي أدت الى ارتفاع اسعار النفط الخام مما انعكس على زيادة الإيرادات النفطية والتي الفت بضلالها على ارتفاع الإيرادات العامة الا انها انخفضت في فترة الثمانينات والتسعينات بسبب حرب الخليج الاولى والثانية وفرض الحصار الاقتصادي مما اثر على سير عمليات التنمية الاقتصادية بشكل مباشر الا ان الوضع تحسن بعد عام 2003 وذلك بسبب زيادة العوائد النفطية بسبب زيادة اسعار النفط الخام وزيادة الانتاج النفطي في العراق . (مهدي حيدر كاظم , 2000 : 111) ويمكن توضيح أهمية القطاع النفطي في العراق من خلال :-

2- أهمية الانتاج النفطي في العراق .

تعد عمليات الانتاج النفطي في العراق من اهم العمليات الاستخراجية التي تركز عليها الصناعة النفطية إذ لحقت هذه العملية الكثير من المشاكل والمعوقات قبل عام 2003 بسبب الحروب والعقوبات الاقتصادية وسوء الادارة الفنية إذ تراجع الانتاج النفطي بشكل كبير خصوصاً بعد عام 1991 الا ان الوضع تحسن بشكل نسبي بعد عام 1996 والاتفاق مع الامم المتحدة حول تصدير كميات من النفط مقابل الغذاء والدواء واخذ الانتاج النفطي يزداد تدريجياً فوصل الى اعلى مستوى له (2,550) مليون برميل في عام 2000 .

بعد عام 2003 اخذ الانتاج النفطي يتراجع نسبياً وذلك بسبب اعمال التخريبية التي طالت المنشآت والابار النفطية عقب الحرب الاخيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية إذ انخفض مستوى الانتاج الى (1,536) مليون برميل عام 2003 وبسبب اعتماد العراق على القطاع النفطي في تمويل الموازنة العامة ونظراً لحاجة العراق للكثير من الاصلاحات الاقتصادية التي تحتاج الى اموال كبيرة بدأت الامور تتجه نحو استغلال الطاقة النفطية من خلال زيادة الانتاج النفطي وبهذا بلغ ذروة هذه الزيادة (2,336) مليون برميل عام 2009 قبل جولات التراخيص النفطية وبهذا تعززت سيطرة القطاع النفطي على النشاط الاقتصادي في العراق بسبب ارتفاع الانتاج النفطي وزيادة اسعار النفط الخام إذ ارتفعت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير . (الشمري عبد الصمد سعدون و النداوي خضير عباس احمد , 2012 : 226) وبعد جولات التراخيص النفطية مع الشركات الأجنبية بدأ مفعول هذه الجولات بشكل واضح في زيادة الانتاج النفطي إذ اخذت مقدار الزيادة السنوية في الانتاج بالزيادة التراكمية وساعدتها الزيادة في اسعار النفط الخام والازمة المالية العالمية عام 2008 في تحسين معدلات التبادل الدولي للنفط الخام وزيادة الطلب العالمي ما أدى الى الشروع نحو زيادة الانتاج اخذ الانتاج النفطي بالزيادة التدريجية حتى بلغ (4,657) مليون برميل عام 2018 . (ميرزا علي , 2013 : 4) ويمكن متابعة انتاج النفطي في العراق من خلال الجدول (1) .

جدول (1) الانتاج النفطي العراقي (2003- 2018)

السنة	الانتاج النفطي مليون برميل	السنة	الانتاج النفطي مليون برميل
2003	1536	2011	2466
2004	1995	2012	2475
2005	1873	2013	2696
2006	1955	2014	2867
2007	2036	2015	3400
2008	2224	2016	4183
2009	2336	2017	4608
2010	2358	2018	4657

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على ...

1-OPEC : Annual Statistical Bulletin . 2008 -2018

2-world oil outlook . (2009, 2018)

3- وزارة النفط العراقية . شعبة المعلومات . للسنوات (2009- 2018)

3- أهمية الاحتياطيات النفطية .

تعد الصناعة النفطية في العراق احد اهم الركائز المهمة في الاقتصاد العراقي والتي تمول القاعدة التنموية ومساهمة ايراداتها في رفد الموازنة العامة يمتلك العراق احتياطيات نفطية هائلة قدرت (151) مليار برميل عام 2018 أي ما نسبته (13%) من اجمالي احتياطيات العالم النفطية . (حسن يحيى محمود , 2012 : 54) كان هناك طفرات كبيرة في زيادة الاحتياطي النفطي العراقي الطفرة الاولى هي عام 1986 حيث إزداد الاحتياطي النفطي الى (100) مليار برميل بعد ان كان (72) مليار برميل في عام 1985 , والطفرة الثانية في عام 1996 حيث وصل الاحتياطي الى (112) مليار برميل بعد أن كان (100) مليار برميل في عام 1995 والطفرة الثالثة هي عام 2001 حيث وصل الاحتياطي الى (115) مليار برميل بعد أن كان (112) مليار برميل عام 2000 والطفرة الرابعة هي عام 2010 وصل الاحتياطي الى (125) مليار برميل والطفرة الخامسة هي عام 2013 وصل الاحتياطي الى (143) مليار برميل والطفرة السادسة هي عام 2016 وصل الاحتياطي الى (151) مليار برميل . (موسى عبد الستار عبد الجبار , 2012 : 10) ويمكن تتبع التطور في الاحتياطي النفطي العراقي للمدة (2003-2018) من خلال الجدول (2) .

جدول (2) الاحتياطيات النفطية في العراق للمدة (2003-2018)

السنة	الاحتياطي النفطي مليون برميل	السنة	الاحتياطي النفطي مليون برميل
2003	115	2011	125
2004	115	2012	125
2005	115	2013	143
2006	115	2014	143
2007	115	2015	143
2008	115	2016	151
2009	115	2017	151
2010	125	2018	151

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على ...

1-OPEC : Annual Statistical Bulletin . 2008-2018

2- وزارة النفط العراقية . شعبة المعلومات . للسنوات (2009-2018)

4- أهمية الصادرات النفطية .

ان هيكل الصادرات لأي دولة يتم تقسيمها حسب القطاعات الاقتصادية (الصناعي , الزراعي , الخدمي) او حسب القطاع العام والخاص وهناك تقسيمات اخرى ومن الملاحظ في الاقتصاد العراقي هو انخفاض نسبة مساهمة القطاع الخاص في قيمة الصادرات مقارنة بالقطاع العام هذا من جانب ومن جانب اخر هو انخفاض نسبة مساهمة كل من القطاع الصناعي والزراعي مقارنة مساهمة القطاع النفطي وذلك لعدة اسباب منها حرب الخليج الاولى وماتلاها من اثار سلبية اثرت بصورة مباشرة على القطاع الصناعي وحرب الخليج الثانية وما نتج عنها من فرض حصار اقتصادي اثر بشكل كبير على كل مفاصل الاقتصاد الوطني وذلك بسبب الانقطاع شبه التام للصادرات النفطية العراقية والتي كان يعتمد عليها العراق بشكل مباشر في تمويل الموازنة العامة . (الموسوي حيدر جعفر , 1997 : 174)

يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل مباشر على الصادرات النفطية وانخفاض نسبة مساهمة القطاعات الاخرى مما اثر بشكل سلبي على هيكل الصادرات العراقية من حيث التنوع واهمية القطاعات الاخرى مما ادى الى وجود حالة اختلال واضحة في القدرة التنافسية للمنتجات الخارجية . بعد عام 2003 احتل القطاع النفطي دور مهم في الاقتصاد العراقي ونسبة كبيرة من الصادرات الاجمالية كما ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط وزيادة الانتاج النفطي بدأت نسبة مساهمة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات تزداد منذ عام 2003 فبعد ان كانت هذه النسبة تشكل (92,4%) اصبحت تشكل (99,9%) عام 2006 واخذت الصادرات النفطية في العراق بالزيادة بشكل سريع بعد عام 2009 وذلك يعود الى جولات التراخيص النفطية مع الشركات الاجنبية والازمة العالمية عام 2008 والتي تجاوز فيها سعر النفط الخام حاجز 120 دولار . واستمرت الصادرات النفطية بالزيادة بشكل كبير حتى عام 2018 اذ بلغت ما نسبته (98,3%) من الصادرات الاجمالية . (الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات , 2006-2018)

اذ يمكن متابعة الصادرات النفطية في العراق للمدة (2003-2018) من خلال الجدول (3) .

جدول (3) الصادرات النفطية في العراق للمدة (2003- 2019)

السنة	اجمالي الصادرات	الصادرات النفطية	نسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات
2003	16,543,7	15,298,9	92,4
2004	18,843,7	17,664,5	93,7
2005	23,509,9	23,399,3	99,5
2006	30,517,9	30,507,1	99,9
2007	40,943,2	39,775,5	97,1
2008	63,726,0	59,539,0	93,4
2009	42,405,4	41,668,6	98,2
2010	54,599,5	52,290,5	95,7
2011	85,635,6	83,006,3	96,9
2012	94,931,5	94,861,2	99,9
2013	89,714,8	89,553,6	99,8
2014	84,332,8	84,132,5	99,7
2015	49,402,5	49,211,5	99,6
2016	43,774,0	43,683,7	99,7
2017	60,022,4	59,560,3	99,2
2018	85,181,8	83,814,9	98,3

المصدر :

1- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات . وزارة التخطيط . النشرة الإحصائية السنوية (2006- 2018)

ثانياً :- علاقة العوائد النفطية بالنتائج المحلي الاجمالي

يقصد بالنتائج المحلي الاجمالي مجموع قيمة الانتاج الاجمالي من السلع والخدمات بعد استبعاد قيمة السلع الوسيطة من المستلزمات السلعية والخدمية, بمعنى آخر مجموع القيم المضافة الاجمالية المتحققة للاقتصاد. اما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فيتم حسابه من تقسيم قيمة الناتج المحلي الاجمالي على عدد السكان.(الشمري مايح شبيب, 2018: 38)

يُعد الناتج المحلي الاجمالي واحداً من اهم المؤشرات الاقتصادية الاساسية التي تعبر عن مستوى النمو الاقتصادي للبلد , وان تحليل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وهيكلة القطاعي من النقاط الرئيسية والمهمة لمعرفة مواطن الخلل ومن ثم امكانية معالجتها. لقد شهد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي تذبذباً واضحاً خلال المدة (2003 – 2018) نتيجة لتراكمات المرحلة السابقة والتي تعرض فيها البلد الى حروب وعقوبات اقتصادية والاحتلال الامريكي. ان هذا التذبذب الحاصل في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مرتبط بتقلبات العوائد النفطية التي تعتمد على الكثير من المتغيرات الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها . (الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , سنوات مختلفة)

من خلال بيانات الجدول ادناه نلاحظ ما يأتي :-

- نلاحظ العلاقة القوية التي تربط بين تطورات نمو الناتج المحلي الاجمالي وتطورات نمو العوائد النفطية, وذلك بسبب اعتماد الناتج المحلي الاجمالي في العراق على العوائد النفطية بنسبة اكثر من (60%) كمتوسط للمدة (2003- 2018). وهذه النسبة عالية مقارنة بنسبة مساهمة بقية القطاعات الاخرى مثل (الصناعة , الزراعة. الخدمات) وغيرها في الناتج المحلي الاجمالي . (الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات, 2003- 2018)
- بدأ الناتج المحلي الاجمالي يرتفع تدريجياً منذ عام 2003 ولكن بوتيرة معتدلة لغاية عام 2008. فبعد ان كان الناتج المحلي الاجمالي (27.160.7) ترليون دينار عام 2003 اصبح (53.205.2) ترليون دينار عام 2008 . والسبب يعود الى ان الصادرات النفطية كانت لا تزال في بداية زيادتها الطبيعية, مع ارتفاع تدريجي في العوائد النفطية. فبعد ان كانت تلك العوائد (15.728.3) ترليون دينار اي ما نسبته (57.9%) من الناتج المحلي الاجمالي اصبحت (42.297.2) ترليون دينار عام 2008, اي ما نسبته (79.4%) من الناتج المحلي الاجمالي . (البصام سهامحسين , 2013: 123)
- بعد عام 2009 بدأ الناتج المحلي الاجمالي يرتفع بشكل كبير, فبعد ان كان (111.660.8) ترليون دينار عام 2009 اصبح (232.497.2) ترليون دينار عام 2013. والسبب في ذلك يعود الى زيادة الانتاج النفطي على اثر جولات التراخيص النفطية

والتي أدت إلى زيادة الصادرات النفطية ومن ثم العوائد النفطية من جهة، ونتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية من جهة أخرى. فبعد أن كانت العوائد النفطية (65.190.3) ترليون دينار عام 2009، أي ما نسبته (58.3%) من الناتج المحلي الإجمالي أصبحت (138.078.9) ترليون دينار عام 2013، أي ما نسبته (59.3%) من الناتج المحلي الإجمالي. (الجنابي نبيل مهدي، 2011: 213)

- بعد عام 2014 شهد الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو سالبة نتيجة انخفاض العوائد بسبب الأزمة النفطية العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط الخام إلى ما دون (30). دولار للبرميل فبعد كان الناتج المحلي الإجمالي (220.505.6) ترليون دينار عام 2014 أصبح (180.985.5) ترليون دينار عام 2017. من جانب آخر انخفضت العوائد النفطية، فبعد أن كانت (140.456.7) ترليون دينار عام 2014 شكلت ما نسبته (63.6%) من الناتج المحلي الإجمالي، أصبحت (75.071.9) ترليون دينار عام 2017 تشكل ما نسبته (41.4%) من الناتج المحلي الإجمالي. (العقابي قيس أنيس جحيل، 2014: 134)
- بعد عام 2017 تحسنت أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية مما انعكس على تحسن العوائد النفطية والتي بدورها انعكست على تحسن الناتج المحلي الإجمالي فقدر بـ (182.986.4) ترليون دينار عام 2018.

جدول (4) الأهمية النسبية للعوائد النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2003-2018) بالأسعار الجارية (تريليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي ترليون دينار	العوائد النفطية ترليون دينار	مساهمة العوائد النفطية إلى تكوين GDP	معدل النمو السنوي GDP	معدل نمو العوائد النفطية
2003	27.160.7	15.728.3	57.9%	-	-
2004	33.185.6	28.593.1	86.1%	18.1%	44.9%
2005	34.267.6	29.448.6	85.9%	3.1%	2.9%
2006	47.851.4	40.873.2	85.4%	28.3%	27.9%
2007	48.046.9	41.949.5	87.3%	0.4%	2.5%
2008	53.205.2	42.297.2	79.4%	9.6%	0.8%
2009	111.660.8	65.190.3	58.3%	52.3%	35.1%
2010	138.516.7	83.594.8	60.3%	19.3%	22.1%
2011	185.749.6	103.061.7	55.4%	25.4%	18.8%
2012	218.000.9	124.326.6	57.3%	14.7%	17.1%
2013	232.497.2	138.078.9	59.3%	6.2%	9.9%
2014	220.505.6	140.456.7	63.6%	1.6%	1.6%
2015	210.345.3	108.764.5	51.7%	-29.1%	-29.1%
2016	208.745.4	95.423.4	45.7%	-0.7%	-13.9%
2017	180.985.5	75.071.9	41.4%	-0.1%	-27.1%
2018	182.986.4	85.756.5	46.8%	1.9%	12.4%

المصدر:

- 1- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، لسنوات مختلفة
 - 2- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الفعلية للناتج المحلي الإجمالي للسنوات (2003-2018)
- نستنتج أن التغييرات في العوائد تعد من العوامل المهمة التي تؤثر على النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي للبلدان المصدرة للنفط، وتؤثر بالتالي على تكاليف الإنتاج وعلى الانفاق الاستثماري. وبعد عام 2003 شهد النمو الاقتصادي في العراق عدة تطورات متمثلة بالتغييرات السياسية والتحديات الأمنية والعسكرية، علماً أن معدلات هذا النمو تعتمد بشكل كبير على التغييرات في إنتاج النفط الخام وأسعاره. لهذا فإن العوائد النفطية ترتبط بعلاقة مباشرة وطردية مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق. (الياسري أحمد جاسم، 2009: 129)

ثالثاً :- قياس اثر العلاقة بين الابرادات النفطية والناتج المحلي الاجمالي

1- توصيف النموذج .

من خلال الجانب النظري والتحليلي في البحث وباعتماد على منطق النظرية الاقتصادية والمصادر والدراسات السابقة حصلنا على البيانات المطلوبة والتي تخص المتغير (x) والذي يعبر عن العوائد النفطية بالدينار العراقي وكذلك المتغير (y) والذي يعبر عن الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2003-2018) كما هو موضح في الجدول (5) .

جدول (5) متغيرات الانموذج القياسي للمدة (2003-2018)

السنوات	العوائد النفطية ترليون دينار	الناتج المحلي الاجمالي ترليون دينار	السنوات	العوائد النفطية ترليون دينار	الناتج المحلي الاجمالي ترليون دينار
2003	15.728.3	27.160.7	2011	103.061.7	185.749.6
2004	28.593.1	33.185.6	2012	124.326.6	218.000.9
2005	29.448.6	34.267.6	2013	138.078.9	232.497.2
2006	40.873.2	47.851.4	2014	140.456.7	220.505.6
2007	41.949.5	48.046.9	2015	108.764.5	210.345.3
2008	42.297.2	53.205.2	2016	95.423.4	208.745.4
2009	65.190.3	111.660.8	2017	75.071.9	180.985.5
2010	83.594.8	138.516.7	2018	85.756.5	182.986.4

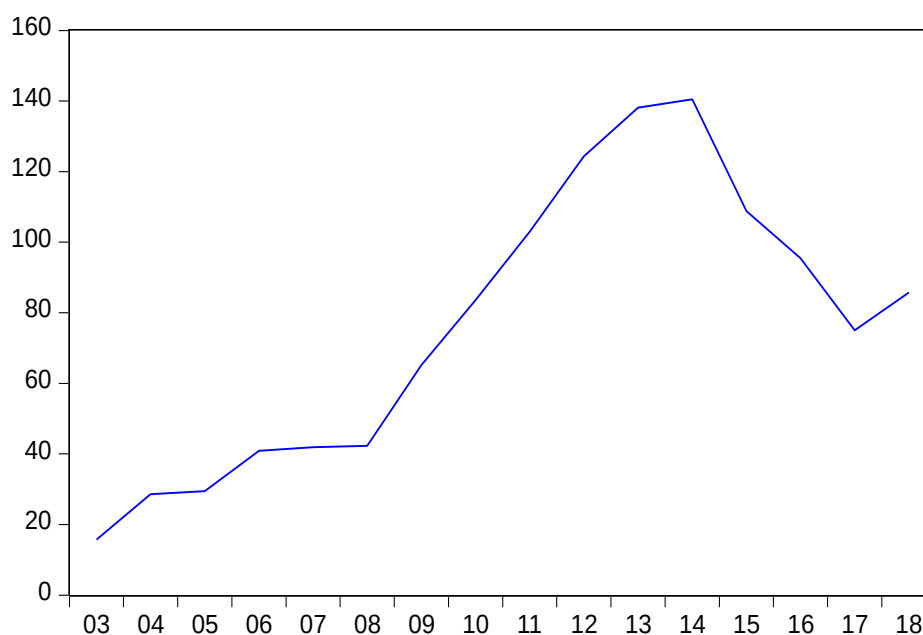
2- استقرارية السلاسل الزمنية .

هناك عدة طرق لبيان استقراريه السلاسل الزمنية وسوف نعتد على طريقتين الاولى طريقة الرسم البياني (graph) والثانية اختبار جذر الوحدة (ADF)

نبدأ برسم السلسلة المتغير العوائد النفطية (x) : كما في الرسم البياني (1) ويتضح ان السلسلة غير مستقرة وان هناك ارتفاع عام في اتجاه السلسلة . ومن اجل التأكد من عدم استقرارية السلسلة الزمنية نقوم باختبار جذر الوحدة (ADF) كما هو موضح في الشكل (1) يتضح من خلال مقارنة (t) الجدولية والبالغة (-1.528051) بانها اصغر من (-3.098896) المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) كذلك بلغت قيمة (p-value) اكبر من (0.05) وهذا يعني اننا نقبل فرضية عدم القائلة بوجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية اي انها غير مستقرة .

رسم (1) السلسلة الزمنية للمتغير (x) عند المستوى الاصلي

X



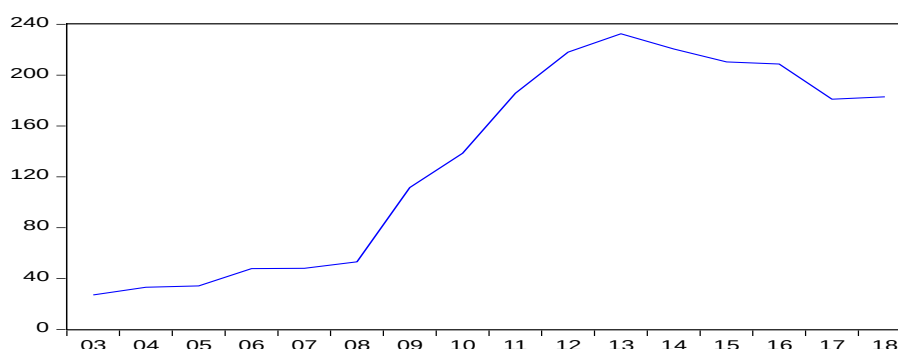
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews9
شكل (1) اختبار (ADF) للمتغير (X) عند المستوى الاصلي

Null Hypothesis: X has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.528051	0.4907
Test critical values:	1% level	-4.004425
	5% level	-3.098896
	10% level	-2.690439

المصدر: Eviews 9 من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج

نرسم السلسلة المتغيرة الناتج المحلي الإجمالي (y) : كما في الشكل البياني (2) ويتضح ان السلسلة غير مستقرة حول متوسطها . ومن أجل التأكد من عدم استقرار السلسلة الزمنية نقوم باختبار جذر الوحدة (ADF) كما هو موضح في الشكل (2) يتضح من خلال مقارنة (t) الجدولية والبالغة (-1.430306) بانها اصغر من (3.098896) المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) كذلك بلغت قيمة (p-value) اكبر من (0.05) وهذا يعني اننا نقبل فرضية عدم القائلة بوجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية اي انها غير مستقرة .

رسم (2) رسم السلسلة الزمنية للمتغير (y) عند المستوى الاصلي



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 9

شكل (2) اختبار (ADF) للمتغير (Y) عند المستوى الاصلي

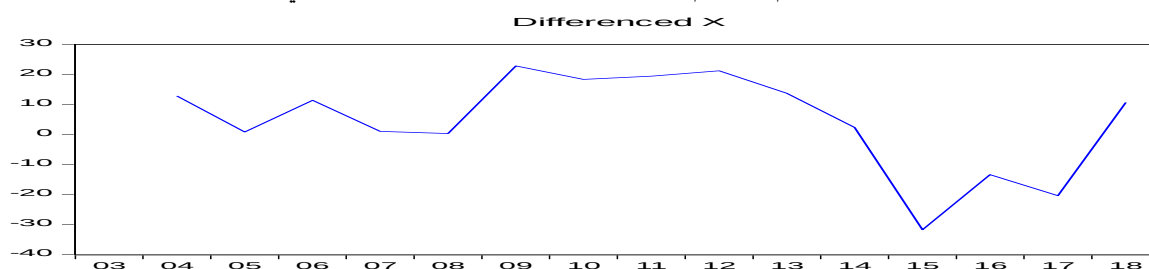
Null Hypothesis: Y has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.430306	0.5375
Test critical values:	1% level	-4.004425
	5% level	-3.098896
	10% level	-2.690439

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 9

ويتضح من الاختبارات اعلاه ان متغيرات الانموذج القياسي غير مستقرة في مستواها الاصلي اذا يجب التأكد من اخذ الفروق حتى يتم توضيح مدى استقراره المتغيرات وكما يأتي :

- المتغير العوائد النفطية (x) : تم اخذ الفرق الاول للمتغير (x) واتضح ان السلسلة مستقرة حول متوسطها كما في الرسم البياني (3) . ومن أجل التأكد من استقرار السلسلة الزمنية نقوم باختبار جذر الوحدة (ADF) كما هو موضح في الشكل (3) يتضح من خلال مقارنة (t) الجدولية والبالغة (-3.950445) بانها اكبر من (-3.119910) المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) كما ان قيمة (p-value) اقل من (0.05) وهذا يعني اننا نقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية اي انها مستقرة .

رسم (3) رسم السلسلة الزمنية للمتغير (x) عند الفرق الثاني



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 9

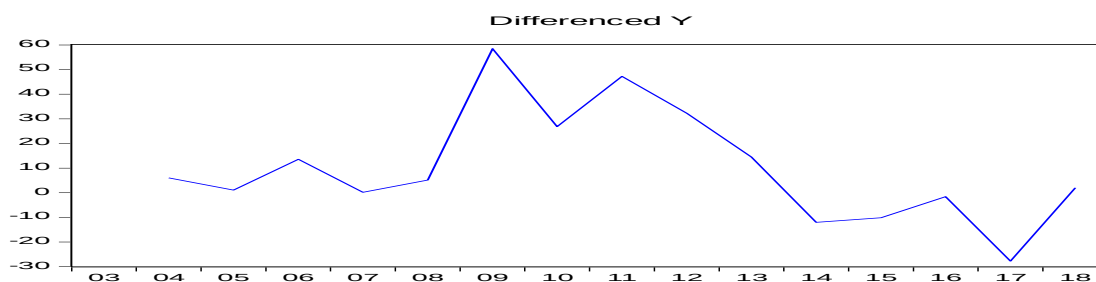
شكل (3) اختبار (ADF) للمتغير (X) عند الفرق الثاني

Null Hypothesis: D(X,2) has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.950445	0.0120
Test critical values: 1% level	-4.057910	
5% level	-3.119910	
10% level	-2.701103	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 9

المتغير الناتج المحلي الاجمالي (y) : تم اخذ الفرق الاول للسلسلة واتضح انها مستقرة حول متوسطها كما في الرسم البياني (4) . ومن اجل التأكد من استقراريه السلسلة الزمنية نقوم باختبار جذر الوحدة (ADF) كما هو موضح في الشكل (4) يتضح من خلال مقارنة (t) الجدولية والبالغة (-4.964753) بانها اكبر من (-3.119910) المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) كما ان قيمة (p-value) اقل من (0.05) وهذا يعني اننا نقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية اي انها مستقرة .

رسم (4) رسم السلسلة الزمنية للمتغير (y) عند الفرق الاول



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 9

شكل (4) اختبار (ADF) للمتغير (Y) عند الفرق الاول

Null Hypothesis: D(Y,2) has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.964753	0.0022
Test critical values: 1% level	-4.057910	
5% level	-3.119910	
10% level	-2.701103	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 9

نأتي الآن لبناء نموذج تصحيح الخطأ على هيئة فروق لنموذج متجه انحدار ذاتي للمتغير مع إضافة فجوة زمنية متباطئة كما في الشكل (5).

شكل (5) نموذج تصحيح الخطأ

Vector Error Correction Estimates		
Date: 03/26/20 Time: 13:10		
Sample (adjusted): 2006 2018		
Included observations: 13 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
Cointegrating Eq:	CointEq1	
X(-1)	1.000000	
Y(-1)	-0.464814 (0.02105) [-22.0763]	
C	-16.14302	
Error Correction:	D(X)	D(Y)
CointEq1	-1.701821 (0.46562) [-3.65493]	-1.180194 (1.09578) [-1.07704]
D(X(-1))	0.843846 (0.49714) [1.69741]	0.369609 (1.16994) [0.31592]
D(X(-2))	1.144993 (0.43223) [2.64905]	1.210867 (1.01719) [1.19041]
D(Y(-1))	-0.032854 (0.26277) [-0.12503]	0.216924 (0.61840) [0.35078]
D(Y(-2))	-0.295773 (0.28126) [-1.05162]	-0.247598 (0.66189) [-0.37408]
C	-1.199904 (4.36877) [-0.27465]	3.687620 (10.2813) [0.35867]
R-squared	0.772995	0.387101
Adj. R-squared	0.610849	-0.050684
Sum sq. resids	791.6548	4384.396
S.E. equation	10.63454	25.02683
F-statistic	4.767265	0.884226
Log likelihood	-45.15585	-56.28178
Akaike AIC	7.870130	9.581812
Schwarz SC	8.130876	9.842558
Mean dependent	4.331385	11.43992
S.D. dependent	17.04746	24.41574

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 7

وبالنظر إلى النتائج في الشكل (5) يتبين أن قيمة معامل التكيف أي المعلمة المقدرة لحد التصحيح في المتغير العوائد النفطية معنوية وسالبة إذ بلغت (-1.701821) وهذا يعني أن حد تصحيح الخطأ يساعد في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي .

بعدها نقوم بتحديد فترات الابطاء حسب نموذج (VAR) وكما هو موضح في الشكل (6) .
شكل (6) عدد فترات الابطاء في نموذج (VAR)

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: X Y						
Exogenous variables: C						
Date: 03/26/20 Time: 13:13						
Sample: 2003 2018						
Included observations: 12						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-113.9627	NA	849267.2	19.32711	19.40793	19.29719
1	-97.20727	25.13307*	103477.4	17.20121	17.44366	17.11145
2	-91.67498	6.454333	87379.49	16.94583	17.34992	16.79622
3	-84.94448	5.608753	69679.47*	16.49075*	17.05647*	16.28129*
4	-82.75057	1.096955	164033.8	16.79176	17.51912	16.52247

بالاعتماد على معيار (AIC) يمكن تحديد العدد الأمثل لمدد التباطؤ ومن أجل تحديد العدد الأمثل للتباطؤ تختار أقل قيمة لمعيار (AIC) ومن خلال الشكل (6) يلاحظ أن أقل قيمة تحققت عند مستوى التباطؤ الثالث .
نأتي الآن لتقدير نموذج (VAR) للمتغيرات المدروسة . بما أن عدد التأخيرات الواجب إدخالها في النموذج هي $p=3$ فالنموذج الكامل هو (VAR=3) (VAR=P) . ونتائج تقدير النموذج الكلي كما في الشكل (7) .

شكل (7) نموذج (VAR) للأنموذج القياسي

Vector Autoregression Estimates		
Date: 03/26/20 Time: 13:13		
Sample (adjusted): 2005 2018		
Included observations: 14 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
	X	Y
X(-1)	0.755119 (0.41794) [1.80676]	-0.160542 (0.70899) [-0.22644]
X(-2)	-0.339546 (0.50701) [-0.66970]	0.326299 (0.86009) [0.37938]
Y(-1)	0.495319 (0.28628) [1.73018]	1.441077 (0.48564) [2.96736]
Y(-2)	-0.274453 (0.30194) [-0.90896]	-0.634356 (0.51221) [-1.23848]
C	15.91595 (8.89706) [1.78890]	18.44261 (15.0928) [1.22195]
R-squared	0.908576	0.935564
Adj. R-squared	0.867942	0.906926
Sum sq. resids	1611.340	4636.967
S.E. equation	13.38050	22.69843
F-statistic	22.36049	32.66863
Log likelihood	-53.08549	-60.48445
Akaike AIC	8.297927	9.354921
Schwarz SC	8.526162	9.583156
Mean dependent	83.87757	148.0969
S.D. dependent	36.82059	74.40167

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على
برنامج EvIEWS 9

$$Y = 15.91595 + 0.326298863739 X(-2)$$

$$R^2=0.90 \quad F\text{-Stat}= 22.36049 \quad n=16 \quad \text{Log likelihood}=-53.08549$$

التفسير الاقتصادي: يتضح من النموذج السابق ما يأتي:

- معنوية قيمة الثابت التي تدل على أن قيمة الفرق الأول للحد الثابت هو (15.91595) ، وذلك مع ثبات قيم كل متغيرات النموذج، ويعني ذلك أن الناتج المحلي الاجمالي يرتفع طبيعياً . من دون تأثير أي متغير، ولا سيما العوائد النفطية .
- وجود أثر ايجابي وقوي معنوياً بين العوائد النفطية والناتج المحلي الاجمالي ويعني هذا أن زيادة بالعوائد النفطية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.32629)

التفسير الإحصائي:

- بصفة عامة نقول إن النموذج دالّ إحصائياً؛ إذ نلاحظ من المعادلة المقدرة أعلاه أن:
- معامل التحديد الذي يساوي ($R^2=0.90$) أي إن 90 %، من تغيّرات الحجم الناتجة في الناتج المحلي الاجمالي يفسرها العوائد النفطية اما المتبقي (10%) تفسرها متغيرات اخرى غير دخلة في النموذج القياسي تضمن في المتغير العشوائي u
- كما يشير اختبار (F) للدلالة الكلية للنموذج؛ إذ نجد أن $F - \text{stat} = 22.36049$ وهي أكبر من (F) الجدولية ويدل هذا على أن النموذج الكلي ذو دلالة إحصائية.

أولاً: الاستنتاجات

- 3- تم اثبات صحة الفرضيات من خلال الجانب التحليلي والجانب القياسي حيث ان العوائد النفطية تلعب دور رئيسياً في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك بسبب اعتماد العراق على العوائد النفطية في تمويل الموازنة العامة .
- 4- لايزال النفط المورد الحيوي الاستراتيجي الذي لا يمكن الاستغناء عنه ، على الرغم من المحاولات الجادة لإيجاد بدائل مماثلة له ، الا انه لايزال محافظاً على مكانته الحيوية في الاقتصاديات العالمية.
- 5- العوائد النفطية هي المصدر الرئيسي لتوليد الدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي. حيث اصبح الاقتصاد العراقي اقتصاداً احادي الجانب بسبب اعتماده المفرط على العوائد النفطية وعجز الحكومات المتعاقبة عن تنويع هيكله الاقتصادي، والذي من شأنه ان يحقق ترابطاً بين القطاعات الاقتصادية الاخرى .

ثانياً : التوصيات

- 1- العمل على استثمار الثروة النفطية من الحقول المتوفرة والمكتشفة وزيادة الانتاج وزيادة عدد المنافذ المصدرة للنفط لتلافي الظروف الغير الطبيعية التي قد تؤدي الى توقف البعض منها ، لديمومة استمرار الانتاج والتصدير .
- 2- العمل على استغلال العوائد النفطية بأسرع وقت ممكن وتعويض الفترة الزمنية الطويلة التي لم يتم استغلالها بشكل صحيح اما بسبب سيطرة الشركات الاجنبية الاحتكارية او الحروب والعقوبات الاقتصادية او نتيجة الهدر والفساد الذي عانى منه العراق .
- 3- يمكن تحقيق انواع النمو الاقتصادي المختلفة و زيادة الانتاج خلال المدى الطويل بالاستفادة من ارتفاع اسعار النفط، والاعتماد على جهاز انتاجي مرن وادارة كفوة لها القدرة على استغلال الفرصة المتاحة .

المصادر :

- 1- الجليبي ، عصام ، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق ، في برنامج لمستقبل العراق بعد انتهاء الاحتلال ، اعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية "مستقبل العراق " بيروت ، 2005 ،
- 2- الحلفي ، عبد الجبار عبود ود. عبد الرضا نبيل جعفر عبد ، نفط العراق من عقود الامتيازات الى جولات التراخيص ، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ، بيروت ، 2013،
- 3- الراوي ، احمد عمر ، التراخيص النفطية ودورها في مستقبل الصناعة النفطية ، مجلة المركز العلمية الدورية ، الندوة العلمية السنوية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية 2011،
- 4- الشمري ، مايح شبيب ، واخرون ، 2018 الدولة الريعية وسياسيات تنويع الاقتصاد :تجربة دولية ، الاردن ، عمان ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 2018
- 5- البصام ، سهام حسين، واخرون ، مخاطر وأشكاليات انخفاض اسعار النفط الخام في اعداد الموازنة في العراق ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 6، 2013،
- 5- الجنابي ، نبيل مهدي ، كريم سالم حسين ، العلاقة بين اسعار النفط وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، العدد 1 ، 2011،
- 6- العقابي ، قيس انيس جحيل ، تحليل العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990- 2013) باستعمال دالة الاجابة المستحدثة ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2014

- 7- الياسري ، احمد جاسم ، النفط ومستقبل التنمية في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، العراق ، 2009،
- 8- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الحسابات القومية ، لسنوات مختلفة
- 9- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التقديرات الفعلية للنتائج المحلي الاجمالي للسنوات (2003- 2018)
- 11- مهدي حيدر كاظم . انخفاض اسعار النفط والاعراض اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق . مجلة المثني للعلوم الادارية والاقتصادية . المجلد(5) . العدد(1) . 2000 ،
- 12- الشمري عبد الصمد سعدون والنداوي خضير عباس احمد . اتجاهات الايرادات النفطية العراقية بعد عام 2003 في ظل تذبذب اسعار النفط العراقية . مجلة العلوم الاقتصادية والادارية . جامعة بغداد . المجلد (18) . العدد(68) ، 2012 ،
- 13- ميرزا علي . العراق الواقع والافاق المستقبلية . الملتقى الاقتصادي العلمي الاول . شبكة الاقتصاديين العراقيين . بيروت . 2013
- 14- حسن يحيى حمود . دراسات في الاقتصاد العراقي . مركز دراسات الخليج العربي . جامعة البصرة . 2012.
- 15- موسى عبد الستار عبد الجبار . دراسة تحليلية لواقع القطاع النفطي في العراق افاقه المستقبلية . مجلة الادارة والاقتصاد . العدد(35) . كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية . 2012 .
- 16- الموسوي حيدر جعفر . الصناعة في العراق وجانب من التنظيم الصناعية . مجلة دراسات عراقية . العدد (54) . بيروت . 2997